د. إمحمد فرج الزائدي
كلية العلوم الشرعية بمسلاته

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. وبعد،،،

فإن الاهتمام بالسنة دراسة وبحثاً وتخريجاً من الأمور المرغوبة لطالب العلم، والمعينة على فهم الشريعة، وقد أولى علماؤنا الأفاضل السنة عناية كبيرة، تظهر واضحة من خلال ما تركوه لنا من علوم شتى خدموا بها السنة، وما سطرته أقلامهم من مؤلفات انتشرت في ربوع المعمورة، وقد تنوعت تآليفهم في ذلك، وتعددت وكان منها: التصنيف في علم الرجال ودراسة السند.

وقد شرف الله هذه الأمة بخصيصة الإسناد، وميزها عن الأمم السابقة، يقول الخطيب البغدادي فيما أسنده إلى محمد بن حاتم بن المظفر: "إنّ الله أكرم هذه الأمة وشرّفها وفضّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات. وهذه الأمة إنما تنُصّ الْحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى

تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسةً لمن فوقه ممن كان أقل مجالسةً. ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عداً، فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة"[1] .

والبحث في الإسناد مهم جداً في علم الحديث؛ من أجل التوصل إلى معرفة الحديث الصحيح من غيره، حيث تكثر الحاجة لمعرفة صحة الدليل المستدل به على الحكم الشرعي، إذ إنه لا يمكن الوصول إلى النص السليم القويم إلا عن طريق البحث في الإسناد، والنظر والموازنة والمقارنة فيما بين الروايات والطرق، من هنا ندرك سر اهتمام المحدثين به، ذلك أن "الثمرة والفائدة المرجوة من دراسة السند هي الوصول إلى الحكم على الحديث من صحة أو ضعف"[2].

فصحة الحديث تتوقف على السند الموصل للحديث قال شعبة: "إنما يعلم صحة الحديث بصحة الإسناد"[3].

وقد رأيت الحاجة ماسة لتخريج حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه – في قنوته – صلى الله عليه وسلم – في صلاة الفجر، لما له من أهمية كونه أحد أدلة علماء المالكية في ندبهم القنوت في الفجر، وقد تجاذبته آراءُ علماء الحديث بين

---

[1] شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث للخطيب البغدادي، حققه: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، توزيع مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى 1969م ص85.

[2] التأسيس في فن دراسة الأسانيد ص14 تأليف د. عمر إيمان أبوبكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط1 1421هـ / 2001م .

[3] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر، تحقيق: أسامة بن إبراهيم الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ط2 1422هـ / 2001م، 57/1 .

مصحح مضعف، مما جعل مجال القول فيه رحباً، فأردت أن أسهم بدراسته؛ تجلية للغموض حول رواته، سائلاً الله أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينير به الطريق لطالب الحق.

خطة البحث:

سيعرض البحث بعون الله تعالى في البداية للتعريف بالقنوت لغة واصطلاحاً، ورأي فقهاء المالكية في مسألة القنوت في الفجر.

– ثم دراسة سند الحديث دراسة وافية، مع بيان أقوال العلماء في رواته جرحاً وتعديلاً، وهذا يتطلب ترجمةً لكل راوٍ ورد ذكره في السند، وستكون الترجمة متعلقة فقط بذكر حاله جرحاً وتعديلاً، من المصادر المعتمدة .

– بيان مراد أئمة الجرح والتعديل من ألفاظهم التي يطلقونها في وصفهم للراوي.

– وسيكون اعتماد البحث على الموازنة بين أقوال العلماء ممن تصدى لهذا الحديث.

– سيتم التعريف بالراوي أولاً، ثم بيان أقوال العلماء فيه ثم مدى اتصال أو انقطاع سنده بشيخه الذي أخذ عنه، ومن ثم يمكن الخروج بخلاصة مفيدة تبين درجة الحديث، وقد رأيت أن تكون مباحثه كالآتي:

مقدمة:

تمهيد: تعرضت فيه لبيان معنى القنوت لغة واصطلاحاً ،ومشروعيته، ودليله.

المبحث الأول: تخريج الحديث ودراسة أسانيده.

وقد حاولت من خلاله الوقوف على مواطن الحديث في مصادر السنة النبوية ودراسة إسناده والحكم عليه .

المبحث الثاني: متابعات الحديث وشواهده. ذكرت فيه الشواهد المقوية له.

الخاتمة. وفيها أبرز النتائج.

تمهيد في معنى القنوت:

أولاً: القنوت في اللغة:

القُنوتُ في اللغة: الطاعة، قال ابن فارس: "القاف والنون والتاء أصل صحيح يدل على طاعة وخير في دين، لا يعدو هذا الباب، والأصل فيه الطاعة، يقال: قنت يقنت قنوتاً، ثم سمى كل استقامة في طريق الدين قنوتاً، وقيل لطول القيام في الصلاة قنوت، وسمي السكوت في الصلاة والإقبال عليها قنوتاً، قال الله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلِه قَانِتِيَن﴾[1]، ثم سمِّي القيام في الصلاة قنوتًا.

قال صاحب مختار القاموس: "القنوت: الطاعة، والسكوت، والدعاء، والقيام في الصلاة"[2].

والقنوت: مصدر من باب قعد: الدعاء في الصلاة، ويطلق على القيام في الصلاة.

ويسمى السكوت في الصلاة قنوتاً، ومنه قوله تعالى:﴿وَقُومُواْ لِلِه قَانِتِيَن﴾[3].

ثانياً: المعنى الشرعي للقنوت:

أورد القرطبي لهذه اللفظة عدة معان هي: الطاعة، والخشوع، وطول الخشوع، وغض البصر، وخفض الجناح، والدعاء والسكوت. فكل هذه المعاني وردت في تفسير لفظة القنوت.

---

(1) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية ط. الأولى1420 هـ/1999م 2/ 373 مادة [قنت].

(2) مختار القاموس (قنت) ص 513 ، الطاهر أحمد الزاوي ، الدار العربية للكتاب .

(3) سورة البقرة الآية 238 . ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي (قنت) ص 517، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف.

قال القرطبي في تفسيره: "اختلف الناس في معنى قوله :﴿قانتين﴾ فقال الشعبي: طائعين، وقاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبير.

وقال الضحاك: كل قنوت في القرآن، إنما يعني به الطاعة ..، وقال مجاهد: معنى قانتين: خاشعين، والقنوت: طول الركوع والخشوع ، وغض البصر، وخفض الجناح، وقال الربيع: القنوت طول القيام ....، وروي عن ابن عباس:(قانتين): داعين ....، وقال السدي: (قانتين): ساكتين، دليله أن الآية نزلت في المنع من الكلام في الصلاة، وكان ذلك مباحاً في صدر الإسلام، وهذا هو الصحيح ؛ لما رواه مسلم ، وغيره عن عبد الله بن مسعود قال: كنا نسلم على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا، فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا؟ فقال: إن في الصلاة شغلاً"[1] .

وقال ابن حجر: ذكر ابن العربي أن القنوت ورد لعشرة معان، فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين:

ولفظ القنوت اعدد معانيه تجد مزيداً على عشر معاني مرضيه

دعاء خشوع والعبادة طاعة إقامتها إقراره بالعبوديه

سكوت صلاة والقيام وطوله كذاك دوام الطاعة الرابح القنيه[2].

وقد ذهب ابن حجر العسقلاني إلى أن القنوت "يطلق على معان، والمراد به

---

[1] الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي 2 /213 . 214 ، دار الشام للتراث.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري 3 / 178 لابن حجر ،دار الفكر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ، 1420هـ / 2000م .

هنا الدعاء في الصلاة، في محل مخصوص من القيام"[1] .

ومع أن المراد بالقنوت هنا، هو الدعاء في الصلاة، فإن هذا المعنى يجمع المعاني الأخرى المرادة منه؛ لأنه دعاء في قيام في صلاة لا كلام فيها، إلا ذكر الله، في طاعة لله، وعبادة خالصة، خاشعة، وإقرار بالعبودية .

قال أبو الوليد الباجي: "ويحتمل عندي أن يسمى قنوتاً على أربعة أوجه، يسمى قنوتاً بمعنى الطاعة لله تعالى بإتباع النبي – صلى الله عليه وسلم –، ويسمى قنوتاً بمعنى الدعاء، ويسمى قنوتاً باسم القيام الذي يختص به، ويسمى قنوتاً بالسكوت؛ لأن القانت يسكت عن القراءة في محلها"[2].

ثالثاً: مشروعية القنوت:

وقد اختلفت كلمة العلماء حول مشروعية القنوت، وتباينت آراء الفقهاء في حكمه وفي وقته وفي سببه، وهل هو مشروع مأمور به أم لا؟ ثم إنه إذا كان مشروعًا، فهل هو واجب أو مندوب؟ ومتى يكون مشروعًا؟ واختلفوا في محله، هل هو قبل الركوع أو بعده؟.

قال الحازمي : "اختلف الناس في القنوت في صلاة الصبح، فذهب أكثر الناس من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم من علماء الأمصار إلى إثبات القنوت، قال:فممن روينا ذلك عنه من الصحابة:الخلفاء الراشدون : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي– رضوان الله تعالى عليهم أجمعين – ومن الصحابة عمار بن ياسر ، وأبي بن كعب ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، والبراء بن عازب، وأنس بن

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري 176/3.

[2] المنتقى شرح موطأ مالك لسليمان بن خلف الباجي 2/ 166، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي.

مالك ، وأبو حليمة معاذ بن الحارث الأنصاري، وخفاف بن إيماء بن رحضة، وأهبان بن صيفي، وسهل بن سعد الساعدي ، وعرفجة بن شريح الأشجعي ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعائشة الصديقة، ومن المخضرمين أبو رجاء العطاردي، وسويد بن غفلة وأبو عثمان النهدي ، وأبو رافع الصائغ ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ، والحسن بن الحسن ، ومحمد بن سيرين ، وأبان بن عثمان ، وقتادة ، وطاوس ، وعبيد بن عمير ، والربيع بن خثيم ، وأيوب السختياني ، وعبيدة السلماني ، وعروة بن الزبير ، وزياد بن عثمان ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، وعمر بن عبد العزيز، وحميد الطويل ، ومن الأئمة والفقهاء أبو إسحاق ، وأبو بكر بن محمد ، والحكم بن عتيبة ، وحماد ومالك بن أنس ، وأهل الحجاز، والأوزاعي وأكثر أهل الشام ، والشافعي وأصحابه، وعن الثوري روايتان، وغير هؤلاء خلق كثير، وخالفهم في ذلك نفر من أهل العلم ومنعوا من شرعية القنوت في الصبح، وزعم نفر منهم أنه كان مشروعًا، ثم نسخ"[1]. وعند المالكية، والشافعية أن القنوت في الصبح سنة نبوية ماضية، سواء نزلت نازلة، أو لم تنزل، وبهذا قال أكثر السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار.

وقد ذكر الباجي – رحمه الله – حديث القنوت في الموطأ[2] قال: "ولم يدخل في الباب (يعني مالكاً) ما فيه القنوت على ما كان يعتقده هو من القنوت في

---

[1] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي ، تحقيق: أحمد طنطاوي جوهري 365/1. 366 ، ط الأولى 1422 هـ / 2001 م، دار ابن حزم . وقد نقله المباركفوري في تحفة الأحوذي بشرح الترمذي 285/2 .

[2] في رواية يحيى الليثي، إلا أنه ورد في رواية أبي مصعب الزهري، قال: "حدثنا مالك عن هشام بن عروة، أن أباه كان لا يقنت في شيء من الصلاة، ولا في الوتر إلا أنه كان يقنــت

صلاة الصبح ، ثم أدخل فعل عبد الله بن عمر[1]، مخالفاً لما يعتقده هو في ذلك"[2].

ثم ذكر أن القنوت عند مالك قبل الركوع أفضل، فقال: "والدليل على ما نقوله: خبر أنس المذكور، وهو نص في موضع الخلاف"[3]. فاستدل بخبر أنس – رضي الله عنه – على كون القنوت مشروعاً في صلاة الفجر، وأن موضعه قبل الركوع.

قال الشيخ خليل[4]– رحمه الله: "وندب ... وقنوت سراً بصبح فقط، وقبل الركوع"[5].

= في صلاة الفجر، قبل أن يركع الركعة الآخرة، إذا قضى قراءته". الموطأ برواية أبي مصعب 165/1، حققه وعلق عليه د. بشار عواد ،ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة ،الطبعة الثالثة 1418هـ / 1998م.

(1) قال ابن حجر في الفتح: "ووجه الرد عليه ثبوته من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرتفع عن درجة المباح" فتح الباري 176/3.

(2) المنتقى 2 /166.

(3) المنتقى 2 / 167.

(4) هو أبو المودة، خليل بن إسحق الجندي ،توفي سنة : ست وسبعين وسبعمائة على ما رجحه تلميذه الإسحاقي. انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، 223/1 .

(5) مختصر خليل ص 30، للشيخ خليل بن إسحق المالكي، إشراف مكتب البحوث الدراسات، دار الفكر الإسلامي لطباعة النشر والتوزيع 1415هـ / 1995 م. وانظر: مواهب الجليل من أدلة خليل، تأليف: الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي عني بمراجعته: عبد الله إبراهيم الأنصاري ص 184، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى 2004م.

قال الشيخ الدردير[1]: (و) ندب (قنوت) أي دعاء (سرًا بصبح) (فقط).

وعلق الشيخ الدسوقي[2] في حاشيته قائلا: "قوله: وندب قنوت: ما ذكره المصنف من كونه مستحباً هو المشهور، وقال سحنون[3]: إنه سنة، وقال يحيى بن عمر[4]: إنه غير مشروع، وقال ابن زياد[5]: من تركه فسدت صلاته، هو يدل على وجوبه عنده)، وقوله: (أي دعاء) أشار بهذا إلى أن المراد بالقنوت هنا الدعاء؛ لأنه يطلق في اللغة على أمور منها الطاعة والعبادة ...قوله: (بصبح فقط) أي لا يوتر، ولا يفعل في سائر الصلوات عند الحاجة إليه...الخ[6]. ومعنى هذا أن المشهور من مذهب المالكية أن القنوت في الصبح مستحب، سواء نزلت نازلة، أو لم تنزل.

---

(1) هو أحمد بن محمد العدوي الأزهري، مولده سنة سبع وعشرين ومائة وألف ، وتوفي في سادس ربيع الأول سنة واحد ومائتين وألف .انظر : شجرة النور الزكية 1/ 359 .

(2) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ، توفي في ربيع الثاني سنة ثلاثين ومائتين وألف . شجرة النور الزكية 1/ 361.

(3) هو سحنون بن سعيد بن حبيب،توفي يوم الأحد لثلاث وقيل لسبع خلون من رجب سنة أربعين ومائتين وله ثمانون سنة ، انظر : جمهرة تراجم الفقهاء المالكية 506.503/1 ، بقلم :قاسم علي سعد ،دار البحوث للدراسات الإسلامية .2002م ط. الأولى .

(4) هو يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر ، أبو زكريا ،توفي بسوسة في ذي الحجة ويقال في ذي القعدة سنة تسع وثمانين ومائتين .انظر جمهرة تراجم الفقهاء المالكية 1354/1 .

(5) هو علي بن زياد ، أبو الحسن العبسي ، وقيل أصله من العجم ، الأطرابلسي ، مولداً ثم التونسي الفقيه المفتي ،توفي سنة ثلاث وثمانين ومئة . انظر : جمهرة تراجم الفقهاء المالكية850/2 . 851 .

(6) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 1 / 248، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي.

رابعاً: الدليل على ذلك :

ما جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهرًا يدعو عليهم . أي: على قاتلي القراء . ثم ترك، فأمَّا في الصبح ،فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا."

مشكلة البحث :

هذا الحديث اختلف فيه العلماء اختلافاً بيناً بين مصحح له ومضعف ، وسوف يحاول البحث في هذه السطور التنقيب عن أقوال العلماء وتجليتها للقارئ حتى يكون منها على بينة .

والذي نقصده ونود أن نصل إليه، دراسة هذا السند دراسة وافية للوصول إلى حكم على هذا الحديث حسب القواعد التي وضعها علماء هذا الفن .

والحديث مروي من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ولفظه: (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قنت شهرًا يدعو عليهم، ثم تركه، فأمَّا في الصبح، فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا)، أصله في الصحيحين. فالقسم الأول من الحديث، وهو قوله: (قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ...) صحيح ثابت، أخرجه البخاري[1]، ومسلم[2] وغيرهما، ولفظ مسلم: (قَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ثُمَّ تَرَكَهُ).

وأما باقي الحديث وهو قوله:(وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا) فسيأتي الكلام عنه مفصلاً.

---

[1] البخاري، كتاب لوتر، باب: القنوت قبل الوتر وبعده رقم (1002)، وكتاب المغازي، باب: غزوة الرجيع، ورعل وذكوان وبئر معونة رقم (4088، 4091).

[2] مسلم كتاب المساجد، باب: استحباب القنوت في جميع الصلوات إذا نزلت بالمسلمين نازلة. رقم (677).

المبحث الأول: تخريج الحديث ودراسة إسناده:

أولاً: طرق الحديث.

ثانياً: دراسة السند.

أولاً: سنذكر هنا تخريج الحديث من مصادره:

(حديث: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه ببئر معونة ثم ترك، فأما في الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا).

هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، واللفظ له[1]. ومن طريقه الإمام أحمد في مسنده[2]، والدارقطني في سننه [3] .

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار[4]، والدارقطني في سننه[5] والبيهقي في السنن الكبرى[6] من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين.

---

[1] المصنف لعبد الرزاق الصنعاني ، كتاب الصلاة ، باب القنوت (ح 4964) 3/ 110، عني به، حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية،1403 هـ / 1983م.

[2] مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط. مؤسسة الرسالة حديث رقم (12657،2095)95/20.

[3] كتاب الوتر ، باب :صفة القنوت وبيان موضعه،سنن الدارقطني لعلي بن عمر الدارقطني 2/ 25، دار القلم بيروت ، لبنان .

[4] شرح معاني الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي ، 317/1 خرج أحاديثه: إبراهيم شمس الدين ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ،الطبعة الأولى 1422هـ/ 2001 م.

[5] مصدر سابق.

[6] السنن الكبرى للبيهقي، باب الدليل على أنه لم يترك أصل القنوت في صلاة الصبح، إنما ترك الدعاء لقوم أو على قوم آخرين بأسمائهم أو قبائلهم 287/2 حديث رقم (3104) .

وأخرجه الدارقطني في سننه [1] والبيهقي في السنن الكبرى[2] من طريق عبيد الله بن موسى ، ثلاثتهم عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك قال : (مازال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا) ، زاد في رواية أبي نعيم: قيل له . يعني أنس . : إنما قنت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . شهراً ؟ فقال: مازال يقنت في صلاة الفجر حتى فارق الحياة).

ثانياً : دراسة السند:

سنشرع بإذن الله في دراسة سند الحديث، وسيعقد البحث لكل راو ثلاثة فروع، تحتوي على ترجمته، وكلام العلماء عنه، واتصال سنده بمن قبله ومن بعده. كل ذلك في أربعة مطالب.

1. الرواي الأول: أبو جعفر الرازي، التميمي مولاهم.

هذا الراوي عليه مدار الحديث، وهو ممن تكلم فيه العلماء، وبسببه رد كثير منهم الحديث، ولم يعمل به، وسأتطرق إلى أقوال العلماء فيه، وأناقشها بموضوعية تامة.

أ . التعريف به:

(أبو جعفر الرازي، مولى بني تميم، قيل اسمه عيسى بن أبي عيسى، واسم أبي عيسى ماهان، قاله يحيى بن معين، وخلف بن الوليد، وقعنب بن المحرر، وقيل اسمه عيسى بن ماهان بن إسماعيل، قاله حاتم بن إسماعيل، وقيل: اسمه عيسى بن عبد الله بن ماهان، قاله: يونس بن بكير، وأبو حاتم الرازي، وهو مروزي

[1] مصدر سابق .

[2] السنن الكبرى للبيهقي، باب الدليل على أنه لم يترك أصل القنوت في صلاة الصبح، إنما ترك الدعاء لقوم أو على قوم آخرين بأسمائهم أو قبائلهم 2/ 287 حديث رقم (3104).

الأصل سكن الري، وقيل كان متجره إلى الري فنسب إليه، وقيل: كان مولده بالبصرة[1]. وقال ابن حجر في التقريب: "أبو جعفر الرازي التميمي، مولاهم، مشهور بكنيته، واسمه: عيسى بن أبي عيسى: عبد الله بن ماهان، وأصله من مرو، كان يتجر إلى الري، صدوق سيء الحفظ، خصوصاً عن مغيرة[2]، من كبار السابعة[3]، مات في حدود الستين"[4].

ب . أقوال العلماء فيه:

هذا الراوي ممن اختلفت فيه أقوال علماء الجرح والتعديل، توثيقاً وتضعيفاً.

قال المزي في التهذيب: "قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ليس بقوي في الحديث، وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل: صالح الحديث، وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: كان ثقة خراسانياً، انتقل إلى الري ومات بها، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: يكتب حديثه، لكنه يخطيء. وقال أبوبكر بن خيثمة، عن يحيى بن معين: صالح. وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة. وقال عبد الله بن علي ابن المديني، عن أبيه: هو نحو موسى بن عبيدة وهو يخلط فيما يروي عن مغيرة ونحوه. وقال محمد بن عثمان بن شيبة، عن علي بن المديني: كان عندنا ثقة. وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: ثقة. وقال عمرو بن علي: فيه ضعف وهو من أهل الصدق، سيء الحفظ. وقال أبو زرعة: شيخ يهم كثيراً وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث.

---

(1) تهذيب الكمال 275/8.

(2) مغيرة هو مغيرة بن مقسم الضبي، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال 275/8.

(3) طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري ، التقريب ص 15 .

(4) تهذيب التهذيب 312/6 ،وتقريب التهذيب ص749، ترجمة رقم (8019) .

وقال زكريا الساجي: صدوق ليس بمتقن. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: سيء الحفظ صدوق. وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الناس، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وأرجو أنه لابأس به ..الخ"[1].

من ضعفه من العلماء:

سأجمع . مما سبق . كلام من ضعفه من أهل العلم، ولست بحاجة للتعريف بهم، حتى لا أطيل البحث، ولأنهم معروفون لدى طلبة العلم ممن يهتم بتراجم العلماء.

1 . قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بقوي في الحديث.

2 . قال النسائي: ليس بالقوي .

3 . قال العجلي: ليس بالقوي.

4 . قال ابن أبي مريم عن ابن معين: يكتب حديثه، ولكنه يخطئ.

5 . قال عبد الله بن علي المديني عن أبيه: هو نحو موسى بن عبيدة، وهو يخلط فيما يروي عن مغيرة.

6 . قال أبو زرعة: شيخ يهم كثيراً.

7 . وقال ابن حبان: كان ينفرد عن المشاهير بالمناكير، لا يعجبني الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق الثقات[2].

فمن ضعفه قال فيه: قال: ليس بقوي، و يخطئ، ويغلط، يخلط فيما يروي عن مغيرة، شيخ يهم كثيراً، وليس بمتقن، سيء الحفظ. وتلك أوصاف ترجع إلى

---

[1] تهذيب الكمال 8/ 276/275، وتهذيب التهذيب 312/6م313. وميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي البجاوي، وفتحية البجاوي، ط. دار الفكر 239/4.

[2] كتاب المجروحين من المحدثين، لابن حبان 101/2 تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط الأولى 1420هـ / 2000م.

الضبط كما هو ظاهر، ولم يتكلم أحد في عدالته.

أما من وثقه من العلماء فهم أكثر ممن جرحه وهم كالتالي:

1 . قال الإمام أحمد: صالح الحديث. قال في البدر المنير: "قلت: وأما أبو جعفر الرَّازيّ عيسى بن ماهان فقد اختلف فيه، فقال الإمام أحمد: صالح الحديث. كذا رواه حنبل عنه، وأخرج الحديث وصححه من جهته، وقال عبد الله ابنه عنه: ليس بقوي. وقال الحازمي: والرواية الأولى عن الإمام أحمد أولى ويؤكدها إخراجه حديثه في مسنده"[1].

2 . قال إسحق بن منصور عن ابن معين: كان ثقة خراسانياً.

3 . قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح.

4 . قال الدوري عن ابن معين: ثقة، وهو يغلط فيما يرويه عن مغيرة.

5 . قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني: كان عندنا ثقة.

6 . قال ابن عمار الموصلي: ثقة.

8 . قال أبو حاتم: ثقة، صدوق، صالح الحديث.

9 . قال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه الناس، وأحاديثه عامتها

---

[1] الاعتبار للحازمي 1/ 378 . 379 والبدر المنير 241/8، وموسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع: السيد أبو المعالي النوري وأحمد عيد ،محمود خليل 200/4. 201، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1997م.

قال محقق البدر المنير: (ولعل قول الإمام أحمد صالح الحديث أقرب إلى حال أبي جعفر الرازي لأنه موافق لأقوال الأئمة الآخرين، مع أن كلا القولين ليس بينهما فرق، (فصالح الحديث) من أدنى درجات التعديل، (وليس بقوي) من أخف ألفاظ الجرح وكلا حديثيهما في محل نظر عند الأئمة، هامش البر المنير 241/8.

مستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به.

10 . قال الحاكم: ثقة.

12 . قال زكريا الساجي: صدوق، ليس بمتقن.

13 . قال ابن سعد: كان ثقة، وكان يقدم بغداد فيسمعون منه.

14 . قال ابن عبد البر: هو عندهم ثقة.

كما علمت آنفاً أن من وثقه قال فيه: ثقة، صالح الحديث، لا بأس به، أحاديثه عامتها مستقيمة، صدوق، روى عنه الناس.

ج . الخلاصة:

اختلف العلماء في توثيقه أو تضعيفه، ولم يتفقوا على قول معين ثابت، وتلك مسألة كثيرة الوقوع بين أهل هذا الشأن، ولها أسبابها، لكن المتعين هنا مقارنة تلك الأقوال المختلفة ومحاولة الخروج منها برأي صائب، وقد بحث علماؤنا الأفاضل مسألة تعارض الجرح والتعديل، ولهم في ذلك أقوال ليس هنا مجال بسطها.

وعند مناقشة أقوال من جرحه من الأئمة، والنظر فيها بتأنٍ نجد الآتي:

أولاً: قالوا: إنه يغلط فيما يروي عن مغيرة، وهذه الطريق ليست رواية عن مغيرة، وإنما هي عن غيره، وروايته عن مغيرة لا يمكن أن تكون سبب تضعيفه لكل حديث يرويه.

قال ابن القيم: "النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه، وضعف في شيخ أو في حديث، فيجعل ذلك سببًا لتعليل حديثه، وتضعيفه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم . وهذا أيضا غلط؛ فان تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط، لا يوجب تضعيف حديثه

مطلقا، وأئمة الحديث على التفصيل، والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات.."[1].

وبالتالي لا يغرنك قول من قال إنه يغلط فيما يروي عن مغيرة، ويبني على ذلك تضعيفه.

ثانياً: أنه مختلف فيه بين العلماء بين جرح وتوثيق:

يرى بعض المتأخرين أن الراوي الذي اختلفت فيه أنظار العلماء جرحاً وتعديلاً أن حديثه حسن، وأورد لذلك أمثلة[2].

وممن أورد ذلك الدكتور: وليد العاني في كتابه (منهج دراسة الأسانيد) حيث قال: "المطلب الثالث: ما حكم حديث الراوي المختلف فيه؟

الجواب نجده في النصوص التالية:

1 . قال المنذري في مقدمة الترغيب والترهيب: فأقول: إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه: إسناده حسن، أو مستقيم أو لا بأس به[3] اهـ .

2 . وقال المنذري أيضاً في الترغيب والترهيب في حكم ما يرويه محمد بن إسحاق بن يسار: وبالجملة فهو ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث[4] اهـ.

3 . وقال ابن دقيق العيد: وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري، وهو وإن كان قد

---

[1] الفروسية المحمدية ص182 – 183، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد أحمد النشتري، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد، تمويل مؤسسة: سليمان بن عبد العزيز الراجحي، دار عالم الفوائد.

[2] ينظر قواعد في علوم الحديث لظفر العثماني، تحقيق أبو غدة 72 – 78. مكتبة المطبوعات الإسلامية، العاشرة 2007م

[3] الترغيب والترهيب للمنذري 4/1 .

[4] السابق 458/6 .

لين، فقد قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين: ليس بالقوي، فالحديث عندنا حسن[1].

قلت (د. وليد) : وقد قال ابن حجر في سنان: صدوق فيه لين [2] .....الخ.

5 . قال ابن الصلاح في مقدمته: محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن[3] اهـ.

قلت (د. وليد): وقد قال ابن حجر في محمد بن عمرو: صدوق له أوهام [4].

6 . وقال ابن حجر في نكته على ابن الصلاح: هشام بن سعد قد ضعف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم فحديثه في رتبة الحسن[5].

قلت (د. وليد): وقد قال ابن حجر في هشام بن سعد: صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع [6].

7 . وأخيراً تأمل هذه الفائدة من القول المسدد[7]: قزعة بن سويد بن حجير الباهلي البصري قال فيه ابن معين مرة: ثقة، ومرة: ضعيف، وقال أبو حاتم:

---

[1] نصب الراية 18/1.

[2] التقريب ص270 .

[3] التقييد والإيضاح 109/1 .

[4] التقريب ص589 .

[5] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، تحقيق: ربيع المدخلي، دار الإمام أحمد، ط الثانية 1433هـ / 2012م ، 464/1.

[6] التقريب679 .

[7] القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تصنيف، الشيخ أبي الفضل أحمد بن علي المعروف بابن حجر ص30، الطبعة الأولى، ربيع ثاني 1401هـ عنيت بنشره مكتبة ابن تيمية.

محله الصدق، وليس بالمتين، يكتب حديثه ولا يحتج به، قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وقال البزار: ليس بالقوي، وقد حدث عنه أهل العلم. وقال العجلي: لا بأس به، وفيه ضعف. وقد قال ابن حجر فيه: إن حديثه في مرتبة الحسن.

فعلى هذا الرأي فحديث (المختلف فيه) حكم عليه جماعة من الأئمة، ومنهم ابن حجر بـ(الحسن الذاتي، الذي لا يفتقر إلى عاضد)[1]. والله أعلم.

وبناء على ما تقدم هل يمكن أن نعتبر هذا الحديث من هذا القبيل؟

فأوصاف أولئك الرواة اتفقت مع أوصاف أبي جعفر الرازي، فهو من حيث الضبط التقى مع أولئك القوم.

ثالثاً: حديث الصدوق عند ابن حجر حسن:

من دراسة أقوال ابن حجر في التهذيب نجد أن مرتبة الصدوق بصفة عامة، حديثه بدرجة الحسن، ممن ذكر ذلك أحمد محمد المنسي في بحث بعنوان: حكم المرتبة الخامسة عند الحافظ ابن حجر في التقريب: "قال الحافظ ابن حجر . رحمه الله . في أجوبته على أحاديث المصابيح عن محمد بن عمرو بن علقمة: صدوق في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن، لا ينحط عن الضعف"اهـ .

ومحمد، قال عنه الحافظ في التقريب: " صدوق له أوهام"[2]، ومعلوم أنه يضرب به المثل في الحسن لذاته، والصحيح لغيره، كما فعل ابن الصلاح في المقدمة[3]،

---

[1] منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ويليه دراسة في تخريج الأحاديث 92. 94 ، تأليف الدكتور وليد بن حسن العاني . رحمه الله، تقديم د.عمر سليمان، تقديم وترجمة المؤلف: د.عبد الناصر أبو البصل، دار النفائس الطبعة الثانية 1420هـ/1999م.

[2] التقريب ص589 ترجمة رقم (6188).

[3] محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقـــه وجلالته، فحديثه من هذه

وكلام الحافظ هذا صريح في أن صاحب هذه المرتبة عنده (الصدوق الذي في حفظه شيء) ومرتبتها عموما، فحديثه حسن، ولا ينحط إلى الضعف .

والمدقق قي كلام الحافظ يجده هنا يتحدث عن حديث مرتبة بعمومها، وليس عن موضع محدد، وهذا النقل كاف جداً لإثبات أن ذلك هو مذهب الحافظ.

2 . وكذلك قال الحافظ في التلخيص الحبير[1] في كلامه عن عبد الله بن محمد بن عقيل: "وهو عنده: صدوق فيه لين"، "وابن عقيل سيء الحفظ، يصلح حديثه للمتابعات، فأما إذا انفرد فيحسن، وأما إذا خالف فلا يقبل"اهـ . فصرح هنا على الرغم من الخلاف القائم في حاله أن حديثه يقبل إذا انفرد، فصرح هنا أن مثل هذا الجرح المفسر عنده يجعل صاحبه حسن الحديث.

وقال في فتح الباري[2] في الكلام عن عبد الرحمن بن أبي الزناد – وهو عنده صدوق تغير حفظه –: "فيكون غاية أمره أنه مختلف فيه، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به، بل غايته أن يكون حسنا"اهـ .

= الجهة حسن "اهـ . التقييد والإيضاح 309/1.

[1] التلخيص الحبير 658/2 .

[2] وعبارته: "وقد اعترض بعضهم على ابن الصلاح ومن تبعه في أن الذي يجزم به البخاري يكون على شرط الصحيح، وقد جزم بهذا مع أن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، قد قال فيه ابن معين:" ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء" وفي رواية عنه "ضعيف" وعنه "هو دون الدراوردي "وقال يعقوب بن شيبة : صدوق وفي حديثه ضعف " سمعت علياً ابن المديني يقول "حديثه بالمدينة مقارب وبالعراق مضطرب"، وقال صالح بن أحمد عن أبيه: "مضطرب الحديث" وقال عمرو بن علي نحو قول علي، وقالا "كان عبد الرحمن بن مهدي يحط على حديثه"، وقال أبو حاتم والنسائي :" لا يحتج بحديثه "، ووثقه جماعة غيرهم كالعجلي، والترمذي، فيكون غاية أمره أنه ....الخ" فتح الباري بشرح صحيح البخاري95/15 .حديث رقم (7196) .

فصرح هنا أن حديث المختلف فيه عنده غايته أن يكون حسناً عند الانفراد، فهذه نصوص صريحة من الحافظ في أن أصحاب هذه المرتبة يحسن حديثهم عند الانفراد"[1] . ونزيد الأمر وضوحاً بنقل ما أورده د. وليد العاني في هذه المسألة حيث قال: "أما غير تام الضبط والإتقان فهو: الصدوق الذي يهم، والذي له أوهام، أو يخطئ، وما شاكل ذلك، وهذا الذي جعله ابن حجر في المرتبة الخامسة،... ، وحديث مثل هذا هو الحسن لذاته"[2].

قال ابن الصلاح في علوم الحديث، في تعريف الحسن: "القسم الثاني، أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح ، لكونهم يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما يتفرد به من حديثه منكراً"[3] .

رابعاً: فهم أقوال علماء الجرح والتعديل والوقوف على مقاصدهم:

فهم أقوال علماء الجرح والتعديل، والوقوف على معاني عباراتهم أمر مهم، وموصل إلى الحكم السليم على الرواة، قال أبو الوليد الباجي: "فعلى هذا يَحمِل ألفاظ الجرح والتعديل، مَن فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك؛ إلا لمن كان من أهل الصناعة، والعلم بهذا الشأن، وأما مَن لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل

---

[1] بحث بعنوان: حكم المرتبة الخامسة عند الحافظ ابن حجر في التقريب ص2، للشيخ أحمد المنسي منشور على الشبكة العنكبوتية.

[2] منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، تأليف د. وليد بن حسن العاني، تقديم د. عمر الأشقر، د. عبد الناصر أبو البصل، دار النفائس الطبعة الثانية 1420 هـ / 1999م.

[3] علوم الحديث لابن الصلاح 298/1، تحقيق: د. أسامة بن عبد الله خياط، دار البشائر الإسلامية الطبعة الثانية 1429 هـ / 2008 م.

الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم .."[1].

لذا وجب تتبع معاني عباراتهم ومعرفة تفسيرها، وسوف أنقل هنا بعضاً منها مما وقفت على تفسيره لبعض علماء هذا الفن، مما له صلة بموضوعنا:

1 . فما معنى قول أبي حاتم: ثقة، صدوق، صالح الحديث؟.

قال المنذري في أجوبته: وإذا قيل: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية"[2].

علق عليها أبوغدة بقوله: "أي ليعرف أهو كثير الخطأ فلا يحتج بحديثه، أم قليل الخطأ فيحتج بحديثه؟ كما قرره وصرح به في التقسيم السابق لمن ذكره فيه في المرتبة الثالثة في الموضعين، إذ قال: الصدوق الذي يهم أحيانا يحتج بحديثه"[3].

وقال أبو الحسن السليماني عن هذا الإطلاق (صدوق) و (لا بأس به): بأن له عدة حالات:

1 . لا يحتج به عنده ،وهذه أكثر الحالات وروداً.

2 . فيمن يحسن حديثه لذاته، أو يصححه عنده، وعند غيره.

3 . يقوله في إمام من الأئمة، كما قال في مسلم صاحب الصحيح (صدوق)، ولو

---

[1] التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي 287/1، تقديم وتحقيق، أبو لبابة حسين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1431هـ – 2010م. وانظر لزاماً: التنكيل للمعلمي62/1 – 72.

[2] جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل اعتنى به عبد الفتاح أوغدة , مكتب المطبوعات الإسلامية ط.الثانية 1426 ص 49 .

[3] مصدر سابق ص 52.

انفرد بالكلام على الترجمة بقوله: صدوق أو لا بأس به فالغالب أنه بمنزلة الحسن لما عرف . رحمه الله . بالتعنت في حكمه على الرجال[1].

فلو اعتبرنا القولين الثاني والثالث؛ لصح لنا أن نستدل بهما على تحسين حديث مَن تلك صفته، وهي إشارة مهمة تؤكد ما ذهب إليه ابن حجر فيما نقلنا عنه سابقاً.

2 . ما معنى قول ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به؟

قال صاحب كتاب شفاء العليل: "والذي يظهر لي من خلال تتبعي لهذا اللفظ في(كامل ابن عدي) أن ابن عدي . رحمه الله . يقولها (يعني لفظة: أرجو أن لا بأس به) على معان مختلفة .... ويقولها فيمن هو مستقيم الحديث، ليس في حديثه ما ينكر عليه، كما في بكير بن مسمار، وعيسى بن ماهان"[2].

والذي يهمنا من تلك المعاني ما يخص مترجمنا، وقد ذكر باسمه.

فقوله: "مستقيم الحديث، وليس في حديثه ما ينكر عليه"، تجعل حديثه مقبولاً على أقل تقدير، والقَبول أقل درجته الحسن لغيره. وانظر ما سبق من نقل د. وليد العاني حيث نقل كلام ابن دقيق العيد في سنان بن ربيعة، الذي أخرج له البخاري، وقال عنه ابن معين: ليس بالقوي، وقد قال عنه ابن دقيق العيد: حديثه عندنا حسن[3]. وانظر ما ذكره الجديع في تفسير العبارة في قول الإمام أحمد التالي.

---

(1) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، تأليف أبي الحسن مصطفى إسماعيل 289/1 . 299، قدم له الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر :مكتبة ابن تيمية، توزيع مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى 1411هـ / 1991م، ص287.

(2) شفاء العليل 289/1 . 299 .

(3) نصب الراية 18/1.

3 . قول النسائي: ليس بالقوي هذه العبارة قال عنها الذهبي: ليس بجرح مفسد[1].

وقال ماهر ياسين الفحل: "ليس بالقوي: إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة"[2].

قلت: بالنظر إلى ما ذكرناه سابقاً، فهذه الصفة لا تنزله إلى مرتبة الضعيف بحال.

4 . وأما قول ابن معين: يكتب حديثه ولكنه يخطئ.

فقال الشيخ ماهر: "جرح الراوي بكونه أخطأ لا يضعفه ما لم يفحش خطؤه"[3].

5 . وما قاله أحمد بن حنبل : ليس بقوي في الحديث .

قال عنه الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع: "عبارة تليين، يكتب حديث الموصوف بها ويعتبر به ... قلت: عامة استعمالهم لهذه العبارة لا يخرج في دلالته عما ذكرت، فهي عبارة جرح خفيف تجعل الراوي في مرتبة صالح الحديث لغيره، ولا يحتج به لذاته. وقد تدل بالنظر إليها مقرونة بعبارات سائر النقاد في الراوي الذي قيلت فيه على أنه في منزلة من هو دون الثقة، وفوق الضعيف، فتليينه بهذه العبارة من جهة عدم بلوغه درجة أهل الإتقان وكذلك الصدوق، وتارة سائر العبارات على أن الرجل ضعيف الحفظ، فيوصف بالضعف مع صحة الاعتبار بحديثه ،ولكن لا تفيد شدة الضعف لذاتها"[4].

---

[1] الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبوغدة، دار السلام ط السادسة 1428هـ /2007م ،ص 82.

[2] الجامع في العلل والفوائد تأليف د. ماهر ياسين الفحل 296/5، دار ابن الجوزي الطبعة الأولى 1431هـ .

[3] المصدر السابق 301/5.

[4] تحرير علوم الحديث 598/1 .599.

2. الراوي الثاني: الربيع بن أنس:

أ . التعريف به:

قال في تهذيب الكمال: "الربيع بن أنس البكري، ويقال: الحنفي، البصري ثم الخراساني، روى عن أنس بن مالك، والحسن البصري ... قال أحمد بن عبد الله العجلي: بصري صدوق، وقال أبو حاتم: صدوق، وهو أحب إلي في أبي العالية من أبي خلدة، وقال النسائي: ليس به بأس"[1].

و قال ابن حجر في التقريب :"الربيع بن أنس، البكري أو الحنفي، بصري، نزل خراسان، صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع، من الخامسة[2]، مات سنة أربعين أو قبلها"[3].

ب . أقوال العلماء فيه:

نقل ابن حجر أقوال العلماء فيه في كتابه التهذيب فقال: "قال العجلي في الثقات: بصري ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس..."[4].

رأي ابن حجر فيه أنه: صدوق له أوهام، يضعه في المرتبة الخامسة، و"حديث مثل هذا هو الحسن لذاته"[5]، يؤيد هذا رأي العجلي فيه حيث قال: ثقة ورأي أبي حاتم: صدوق. وقول النسائي: ليس به بأس. وكما مر في ترجمة أبي

---

(1) تهذيب الكمال للمزي 2/ 456.

(2) قال ابن حجر: الطبقة الصغرى منهم (التابعين) الذين رووا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش) التقريب ص 15.

(3) التقريب ص 206، وقم (1882)، وتهذيب التهذيب 146/2.

(4) التهذيب 2/ 146، رقم (2214) .

(5) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها د. وليد بن حسن العاني ص 96.

جعفر أن هذه الأوصاف لا ينزل الحديث فيها عن درجة القبول.

الخلاصة: حديثه من درجة المقبول.

ج . الفرع الثالث: اتصال السند:

قال في التهذيب: "روى عن أنس بن مالك .... وعنه أبو جعفر الرازي ...الخ"[1].

أما أنس بن مالك فهو صحابي معروف مشهور.

الخلاصة: درجة الحديث:

. بالنسبة لأبي جعغر الرازي من غلطه فيما يرويه عن مغيرة، فقد ظهر أن هذا الحديث ليس من روايته عنه.

. أنه مختلف فيه جرحاً وتعديلاً، وقد بينا أمثلة لمن تلك صفته.

. أن من ضعفه لم يتكلم عن عدالته، وإنما ضعف من حيث ضبطه فقط، "فأكثر الذين جرحوه وصفوه بالصدق"[2]، والحديث الذي ضعفه بسبب ضعف ضبط راويه يتقوى بمجيئه من طرق أخرى، قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: "ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له"[3] قال في توضيح الأفكار: "إذا تعلق الخلل بصفتي

---

[1] تهذيب التهذيب 146/2.

[2] الإتحاف بتخريج أحاديث الإشراف تأليف: د. بدوي عبد الصمد الطاهر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط . الثانية 1422 هـ / 2001 م ،5499/2.

[3] مقدمة ابن الصلاح 308/1.

الاتصال والضبط تكون الرواية ضعيفة ضعـفاً منجبراً، عند عدم وجـود العاضد، وتترقى بوجوده"[1].

وسوف نتحدث عن شواهده ومتابعاته في المبحث القادم.

. قال ابن حجر في نكته: "رأيت لبعض المتأخرين في الحسن، كلاماً يقتضي أنه: الحديث الذي في رواته مقال، لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد، فيحكم على حديثه بالضعف، ولا يسلم من غوائل الضعف، فيحكم لحديثه بالصحة، قال ابن دحية: الحديث الحسن، هو ما دون الصحيح، مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحط إلى درجة الفسق"[2].

قال د. وليد العاني: "من خلال هذه التعريفات للحسن، نفهم أن بعض المحدثين يقصر الحسن على الحديث الذي يرويه الراوي الذي تجاذبته أطراف التوثيق وأطراف التضعيف، فلم يترجح إلحاقه بمن فوقه، ولا إلحاقه بمن دونه، ولذا اختص بمرتبة بين الصحة والضعف وهي الحسن"[3].

مما سبق يظهر أن الحديث لا ينزل عن درجة الحسن.

وقد رأيت كلاماً لبعض العلماء ذكروا حديث أنس وحسنوه يجدر بنا أن نشير إليهم ترجيحاً لما قلناه:

1 . ابن الصلاح : في شرح مشكل الوسيط : "هذا حديث قد حكم بصحته غير واحد من حفاظ الحديـــث، منهم أبو عبد الله محمد بن علي البلخي [4] من أئمـــة

---

[1] توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأنصاري، حققه: محمد محب الدين 1/ 506، مكتبة الرشد ط الأولى 1432هـ / 2011م .

[2] النكت على ابن الصلاح، لابن حجر 376/1.

[3] منهج دراسة الأسانيد ص 95.

[4] هو أبوبكر وأبو عبد الله محمد بن علي بن طرخان جباش البلخي، كان واسع الرحلة، عالـي

الحديث، وأبو عبد الله الحاكم، وأبوبكر البيهقي"[1].

2 . ابن الملقن في: تحفة المحتاج، حيث نقل قول الحاكم: صحيح، ورواته كلهم ثقات،[2] وقد اشترط على نفسه في مقدمته أنه لا يورد إلا الحديث الصحيح أو الحسن "وشرطي ألا أذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً دون الضعيف"[3].

3 ـ ابن حجر في: نتائج الأفكار حيث قال: "هذا حديث حسن"[4].

4 ـ النووي في الخلاصة: "صحيح، رواه جماعات من الحفاظ وصححوه، ثم قال: ورواه الدارقطني من طرق بأسانيد صحيحة"[5].

5 ـ أحمد بن عمر القرطبي في: المفهم: "الذي استقر عليه أمر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في القنوت ما رواه الدارقطني بإسناد صحيح عن أنس:[6]، وذكر الحديث.

= الهمة ... حافظاً، حسن التصانيف توفي سنة ثمان وتسعين ومائتين. تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية، ط . الأولى 1419هـ / 1998م، 191/2.

[1] شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح، تحقيق: عبد المنعم بلال، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط. الأولى 1432هـ / 2011م .124/2.

[2] تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء للنشر والتوزيع ط. الأولى 1406هـ / 1986م 1/ 303.

[3] 129/1.

[4] نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تأليف ابن حجر العسقلاني، تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي 136/2، دار ابن كثير، بيروت، دمشق.

[5] خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام، تأليف: يحيى بن شرف الدين النووي، حققه: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة. 1/ 450 .

[6] المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، علق عليه محيي الدين الديب مستو وآخرون ن دار ابن كثير ط الرابعة 1429 هـ/2008م 2/ 305.

6 . البيهقي في السنن الكبرى: "هذا حديث صحيح سنده ، ثقة رواته"[1].

7 . الهيثمي في مجمع الزوائد: "رجاله موثقون"[2].

8 . وذكره ابن علان في الفتوحات قال: "أخرجه الحاكم وصححه على طريقته في تصحيح ما هو حسن عند غيره"[3].

9 . حسنه الدكتور بدوي عبد الصمد الطاهر في تخريجه لأحاديث كتاب الإشراف على مسائل الخلاف 500/2 . حيث قال: "لكن الحديث من طريقه الأول يتقوى بما ورد في المسألة، وفي الباب من أحاديث ويكون بها حسناً، ولا سيما مع النظر إلى الاختلاف في أبي جعفر الرازي"[4].

10 . قال في تنقيح التحقيق: "ولخبر أبي جعفر طرق عدة في كتاب (القنوت) للحافظ أبي موسى المديني[5]"[6].

---

[1] السنن للبيهقي 201/2 .

[2] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد تأليف: علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد بيضون، الطبعة الأولى 1322هـ / 2001م، 274/2.

[3] الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية لمحمد بن علي بن محمد بن علان الشافعي ضبطه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية 195/2.

[4] الإتحاف 500/2.

[5] هو أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى المديني توفي 581 هـ، له كتاب القنوت . سير أعلام النبلاء 152/21 .

[6] تنقيح تحقيق أحاديث التعليق لابن عبد الهادي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، منشورات بيضون دار الكتب العلمية، ط. الأولى 1419 هـ / 1998م، 1/ 528.

ثم بعد أن سرد تلك الطرق قال: "قال الحاكم: هذا حديث صحيح سنده، ثقة رواته، ذاكرت به بعض الحفاظ، فقال: غير الربيع بن أنس، فمازلت أتأمل التواريخ، وأقاويل الأئمة في الجرح والتعديل، فلم أجد أحداً طعن فيه، وهو بصري ورد خراسان"[1].

ثم قال ابن عبد الهادي: "أجود هذه الأحاديث حديث أبي جعفر الرازي، وله طرق عدة في كتاب أبي موسى المديني"[2].

11 . وقد نقل تحسين الحاكم للحديث صاحب شرح السنة الإمام البغوي فقال: "قال الحاكم وإسناد هذا الحديث حسن"[3].

تلك جملة من الأقوال اطلعت عليها تؤيد ما ذهبنا إليه من أن حديث أنس لا ينزل عن درجة الحسن ، والله أعلم .

المبحث الثاني: الشواهد والمتابعات للحديث:

أولاً: المتابعات:

تابع أباجعفر غيره من الرواة كما أخرج الدارقطني:

. حدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا أحمد بن محمد بن عيسى ثنا أبو معمر، ثنا عبد الرزاق، ثنا عمرو عن الحسن، عن أنس بن مالك قال: صليت مع رسول الله – صلى الله عليه وسلَّم – فلم يزل يقنت بعد الركوع في صلاة الغداة حتى فارقته،

---

[1] التنقيح 1/ 231 .

[2] المصدر السابق 1/ 528 .

[3] شرح السنة للإمام البغوي، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤط، المكتب الإسلامي ط . الأولى 1983م ، 124/1 .

قال: وصليت خلف عمر بن الخطاب فلم يزل يقنت بعد الركوع في صلاة الغداة حتى فارقته"[1].

وأورده في التلخيص الحبير حيث قال: "قد وجدنا لحديثه (يعني أنس بن مالك) شاهداً، رواه الحسن بن سفيان عن جعفر بن مهران عن عبد الوارث عن عمرو عن الحسن عن أنس، ثم ذكره"[2].

وقد نقل ابن الجوزي في تحقيق أحاديث التعليق عن الخطيب البغدادي عدداً من الأحاديث يتقوى بها حديث أنس منها:

. قال الخطيب : "وأنبأ محمد بن أحمد بن رزق، أنبأ أحمد بن كامل القاضي، ثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن غالب، ثنا دينار بن عبد الله خادم أنس بن مالك عن أنس قال: مازال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقنت في صلاة الصبح حتى مات"[3].

. قال الخطيب: "وأنبأ إبراهيم بن عمرو البرمكي، أنبأ أبو الفتح محمد بن الحسين الحافظ، أنبأ إبراهيم بن عبد العزيز، ثنا أحمد بن هارون، ثنا ابن عمار، ثنا عمرو بن أيوب عن قيس بن الربيع عن أبي حصين، قال قلت لأنس بن مالك أكان رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ترك القنوت ؟ قال: والله مازال يقنت حتى لحق

---

[1] سنن الدارقطني 26/2. قال في التلخيص الحبير 400/1 . قال ابن حجر بعده: (عمرو بن عبيد رأس القدرية، ولا يقوم بحديثه حجة). قلت: لكن يعتبر به، انظر: شرح التبصرة والتذكرة 375/1 عند قوله : في مراتب التجريح : من بعد شيئاً بحديثه اعتبر ..الخ .

[2] قال ابن حجر بعده: (عمرو بن عبيد رأس القدرية، ولا يقوم بحديثه حجة). قلت: لكن يعتبر به، انظر: شرح التبصرة والتذكرة 375/1 عند قوله: في مراتب التجريح: من بعد شيئاً بحديثه اعتبر ....الخ .

[3] تنقيح أحاديث التعليق 1/ 526.

بالله"[1].

قال ابن عبد الهادي: "واعلم أن قول المؤلف في حديث قيس: ثم إن الراوي عنه عمر بن أيوب، قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به . وهم، فإن ابن حبان إنما ضعف عمر بن أيوب المزني، أما الراوي عن قيس فهو الموصلي، أبو حفص العبدي وقد روى له مسلم في صحيحه، وروى عنه الإمام أحمد، وأثنى عليه"[2].

. قال الخطيب: "وأنبأ البرقاني، أنبأ أبوبكر الإسماعيلي، ثنا موسى بن عيسى بن محمد بن حكيم، ثنا صهيب بن محمد بن عابد، ثنا حسين بن حكيم البصري، ثنا السري بن عبد الرحمن، عن أيوب عن الحسن، ومحمد عن أنس قال: مازال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقنت حتى مات"[3].

. وقال الحسن بن سفيان في مسنده : "ثنا جعفر بن مهران السباك، ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا عوف، عن الحسن، عن أنس، قال: صليت مع رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فلم يزل يقنت في صلاة الغداة حتى فارقته، وخلف عمر فلم يزل يقنت في صلاة الغداة حتى فارقته". رواه أبو سعيد النقاش عن بشر بن أحمد ومنصور بن العباس، ومحمد بن أحمد العمري، ومحمد بن أحمد بن القاسم الدهساني، قالوا: حدثنا الحسن .

قال الحافظ أبو موسى: "وجعفر بن مهـران من جملة الثـقات، فلم يبـق في هذا

---

(1) تنقيح أحاديث التعليق 1/ 526.

(2) التنقيح 530/1 .

(3) السابق 526/1.

الإسناد إشكال يطعن به عليه"[1].

ثانياً : الشواهد :

للحديث شواهد من حديث جماعة من الصحابة منهم:

1 . البراء بن عازب، أخرجه أبو داود في سننه من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى.

عن البراء "أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يقنت في صلاة الصبح".

"زاد ابن معاذ: وصلاة المغرب"[2].

وهو حديث صحيح أخرجه مسلم (المساجد/305).

قال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي: "أجمعوا على أنه . صلى الله عليه وسلم . قنت في الصبح، ثم اختلفوا هل ترك أم لا ؟ فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه"[3].

2 . عبد الله بن عباس: أخرجه الدارقطني:

حدثنا عبد الصمد بن علي، ثنا الحسين بن سعيد بن الأزهر بن منجايا السلمي، حدثني محمد بن مصبح بن هلقام البزاز، حدثنا أبي، ثنا قيس،عن أبان بن تغلب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: "ما زال رسول الله – صلى الله عليه

---

[1] السابق 1/ 529.

[2] سنن أبي داود، كتاب: الصلاة، باب: القنوت في الصلوات رقم (1438)، ومعالم السنن شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، خرج أحاديثه محمد حلاق، ط. الأولى 1431هـ /2010م . مكتبة المعرفة للنشر، الرياض 198/3 .

[3] عون المعبود في شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الدين العظيم آبادي، خرج أحاديثه: عصام الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، 1422 هـ / 2001م، 198/3.

وسلم – يقنت حتى فارق الدنيا"[1].

3. علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر، أخرجه الدارقطني.

حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز أبوبكر، ثنا جعفر بن محمد بن الطفيل الرسعني، ثنا محمد بن الصلت، ثنا عمرو بن شمر، عن جابر عن أبي الطفيل، عن علي وعمار "أنهما صليا خلف النبي– صلى الله عليه وسلم – فقنت في صلاة الغداة"[2].

وبناء على ما سبق فإن حديث أنس بن مالك يتقوى بما ذكرناه من متابعات وشواهد.

الخاتمـــة

مما سبق يتضح ما يلي :

. أن القنوت له معان متعددة.

. أن القنوت في الصبح قال به المالكية والشافعية.

. أن مدار الحديث على أبي جعفر الرازي وهو مختلف فيه تعديلاً وتجريحاً.

. حديث الصدوق عند ابن حجر، حديث حسن.

. الوقوف على مقاصد علماء الجرح والتعديل من عباراتهم مهم جداً.

. لحديث أنس في قنوت الفجر، متابعات وشواهد تقويه.

. أن كثيراً من أهل العلم حسن حديث أنس بن مالك في قنوت الفجر.

---

[1] سنن الدار قطني 27/2 رقم (1703).

[2] سنن الدارقطني 27/2 رقم (1703).

. أن حديث أنس لا ينزل عن درجة الحسن، إما بالنظر إلى حال أبي جعفر الرازي، أو بالنظر إلى شواهده ومتابعاته.

والله تعالى أعلم.

المصادر والمراجع

- الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، علق عليه: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1421هـ / 2000م.
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، تحقيق: أحمد طنطاوي جوهري 365/1. 366، ط الأولى 1422 هـ / 2001 م، دار ابن حزم.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين الطبعة الحادية عشرة مايو 1995م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تأليف: أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث، القاهرة، ط3، 1399هـ/ 1979م.
- البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لابن الملقن، تحقيق فيصل العقيل، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ /2009م.
- تاريخ بغداد، تأليف الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1417هـ / 1997م.
- التأسيس في فن دراسة الأسانيد، تأليف د. عمر إيمان أبوبكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى 1421هـ / 2001م.
- تذهيب تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تأليف أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة الرشد ناشرون، ط1،1431هـ/ 2010م.
- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح تأليف أبي الوليد

سليمان بن خلف الباجي ، تقديم وتحقيق ، أبو لبابة الطاهر صالح حسين ، دار الغرب الإسلامي الطبعة الثانية 1431هـ /2010م.

- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق حامد عبد الله المحلاوي، دار الحديث القاهرة 1430 هـ/ 2008 م.
- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح للحافظ العراقي، تحقيق: د. أسامة بن عبد الله خياط، دار البشائر الإسلامية الطبعة الثانية 1429 هـ/ 2008 م.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض الطبعة الثانية 1426 هـ/ 2005 م.
- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية، ط1/ 1419هـ /1998م.
- تهذيب التهذيب لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: الشيخ خليل مأمون، والشيخ عمر السلامي، الشيخ علي بن مسعود، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط1،1417 هـ / 1996 م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، حققه وضبطه بشير عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط2، 1432هـ/ 2010م
- توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأنصاري، حققه: محمد محب الدين، مكتبة الرشد ط1، 1432هـ /2011م.

- الثقات لابن حبان، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر دار الفكر ط1،1395هـ / 1975م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول،لابن الأثير.
- الجامع في العلل والفوائد تأليف د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي ط1، 1431هـ .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشام للتراث.
- جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، بقلم د. قاسم علي سعد دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،2002م ط1 .
- جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة في الجرح والتعديل اعتنى به عبد الفتاح أبوغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ط2، 1426هـ.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني، دار القلم بيروت، لبنان.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: محمد العمروي، دار الفكر، ط1، 1417هـ /1996م.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن مخلوف، دار الفكر.
- شرح السنة للإمام البغوي، تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤط، المكتب الإسلامي ط1،1983م.
- شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح، تحقيق: عبد المنعم بلال، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1432هـ / 2011م.

- شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي، خرج أحاديثه: إبراهيم شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ / 2001 م.
- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، تأليف أبي الحسن مصطفى إسماعيل، قدم له الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، توزيع مكتبة العلم بجدة، ط1، 1411هـ / 1991م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين أبي محمد محمود العيني، إشراف ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر ط/1422هـ / 2002م.
- عون المعبود في شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الدين العظيم آبادي، خرج أحاديثه: عصام الصبابطي، دار الحديث، القاهرة، 1422 هـ/ 2001م.
- فتح الباب في الكنى والألقاب لمحمد الأصبهاني، تحقيق: محمد الفاريابي، الناشر مكتبة الكوثر، الرياض1417هـ . 1996م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر مصححة عن النسخة التي أجازها الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر للطباعة والنشر ط1، مصححة الأطراف 1420هـ / 2000م.
- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية لمحمد بن علان الشافعي ضبطه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون.
- الفروسية المحمدية، لابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد أحمد النشتري، إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد ،تمويل مؤسسة: سليمان بن عبد العزيز الراجحي، دار عالم الفوائد.

- قنوت السلف في صلاة الصبح وبيان خطأ من قال إنه بدعة، دراسة حديثية فقهية، عبد الوهاب مهية، دار الخلدونية.
- قواعد في الجرح والتعديل تأليف أبي أنس عبد الإله بن محمد بن أحمد الجيلاني الضالعي، مكتبة دار ابن عباس، ط1، 1431هـ / 2010م.
- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، تصنيف، الشيخ ابن حجر، ط1،1401هـ، عنيت بنشره مكتبة ابن تيمية.
- كتاب الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند،ط1،1372هـ.
- كتاب المجروحين من المحدثين، لابن حبان، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع ، ط1، 1420هـ / 2000م.
- لسان الميزان، لابن حجر، المحقق: دائرة المعراف النظامية، الهند، الطبعة الثانية، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390 هـ/1971م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي تحقيق: محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد بيضون، ط،2001م.
- مختار القاموس، الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب .
- مختصر خليل، للعلامة الشيخ خليل بن إسحق المالكي ، دار الفكر الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع 1415هـ / 1995 م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف.
- معالم السنن شرح سنن أبي داود تأليف الإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي خرج آياته وأحاديثه محمد صبحي حلاق، ط1، 1431هـ/2010م .مكتبة المعرف للنشر والتوزيع، الرياض.

- معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه، تأليف الدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي، دار النفائس ط1، 1429هـ،2009م.
- المغني في الضعفاء، للذهبي، حققه: نور الدين عتر.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، علق عليه محي الدين الديب وآخرون ن دار ابن كثير ط4، 1429هـ .
- المنتقى شرح موطأ مالك للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق : محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي .
- مواهب الجليل من أدلة خليل، للشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي، عني بمراجعته: عبد الله إبراهيم الأنصاري، المكتبة العلمية، ط1، 2004م.
- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ، جمع وترتيب السيد أبو المعالي النوري وأحمد عيد ،محمود خليل، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1997م .
- الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار السلام للطباعة والنشر،ط6، 1428هـ / 2007م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، وفتحية علي البجاوي، ط. دار الفكر.
- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تأليف ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، بيروت.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لابن حجر تحقيق نورالدين عتر ط3، 2000م، مطبعة الصباح، دمشق.

- نصب الراية لأحاديث الهداية، للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله الزيلعي الحنفي مع حاشيته النفيسة: بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، بعناية محمد عوامة، دار القبلة الثقافة الإسلامية، ومؤسسة الريان للطباعة والنشر ط1، 1418 هـ / 1997م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، تحقيق: ربيع المدخلي، دار الإمام أحمد، ط2، 1433هـ / 2012م.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، للإمام محمد بن علي الشوكاني، حققه وخرج أحاديثه: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، القاهرة ط1، 1421هـ /2000م.